



## بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول ادعاءات عدد من المنظمات غير الحكومية بشأن أوضاع عدد من النزليات

النامة في 13 سبتمبر 2019

اطلعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين على ما صدر عن عدد من المنظمات غير الحكومية في الخارج من ادعاءات بشأن تعرض عدد من النزليات لضروب المعاملة و العقوبة القاسية و اللاإنسانية و المهينة، وذلك خلال احدى الندوات على هامش أعمال دورة مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وتوضح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنه بناء على الزيارات الميدانية العلنة وغير العلنة التي تقوم بها بشكل دوري وشبه يومي لمراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز وفق قانون إنشاءها، للاطلاع عن كثب على ظروف النزلاء والنزليات وللتثبت من ضمان تمتعهم بحقوقهم المقررة وعدم تعرضهم لسوء معاملة وفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، بأنها قد قابلت في وقت سابق عددا من النزليات وتبين عدم صحة هذه الادعاءات، حيث أكدن للمؤسسة عدم تعرضهن لأي من تلك الانتهاكات، وهذا ما أكدته أيضا الآليات الوطنية الأخرى من خلال العمل المشترك والتنسيق معهم لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال تعرض أي من النزلاء لسوء معاملة.

وإذ تأسف المؤسسة الوطنية لما تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية التي تدعي الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان - والتي تحركها مواقف سياسية مناوئة تروج لها هذه المنظمات مستغلة بعض القضايا الحقوقية - من خلال نشرها لبيانات وتقارير لا تستند إلى أي دلائل أو براهين، ولا تتسم بالموضوعية والمصداقية، حيث أن ما جاء من ادعاءات لا أساس لها من الصحة، اعتمدت على مصادر غير موثوقة أو معروفة.





وتؤكد المؤسسة الوطنية بأنه رغم تواصل بعضا من تلك المنظمات معها بشكل دائم لطلب تقديم المساعدة لعدد من النزلاء والنزليات، إلا أن تلك المنظمات لم تتطرق في مراسلاتها حول الادعاءات المشار إليها، ولم تحدد الجهات التي استقت منها معلوماتها، وإنها تنشر بشكل دائم تصريحات إعلامية مضللة تعد بذاتها انتهاكا لحقوق الإنسان، ونهجا منافيا للواقع إذ تقدم معلومات مفبركة ومبنيّة على محاولة يائسة لتظليل الحقائق والإنجازات الحقوقية في مملكة البحرين والتي تشهد لها عدد من التقارير الدولية.

وتطالب المؤسسة الوطنية تلك المنظمات مجددا إلى الالتزام بالقيم والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، وتطبيق المعايير والضوابط التي وضعتها الأمم المتحدة كإطار عمل وفق نظام الشراكة المجتمعية والحصول على المعلومات من مصادر موثوقة، والالتزام بالمبادئ التي تليق بالعمل الحقوقي.

وتؤكد المؤسسة الوطنية بأنها تتعامل بكل حزم مع أية تجاوزات أو انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان وفقا للاختصاصات المنوطة بها في قانون إنشائها، وعلى النحو الذي يتوافق والتزامات مملكة البحرين الناتجة عن انضمامها أو تصديقها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتدعو في ذات الوقت الجهات الصادرة عنها هذه الادعاءات المضللة للالتزام بالمهنية وتحري الدقة الكاملة، والحرص على التواصل مستقبلا مع الجهات المستقلة بمملكة البحرين وبخاصة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كونها جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وآلية وطنية معتمدة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، للتأكد من أية ادعاءات قبل تضمينها في تقاريرها وبياناتها، والمؤسسة الوطنية على استعداد تام للتعاون مع جميع الجهات والمنظمات بهدف كشف الحقيقة وحماية حقوق الإنسان.